



PRESS RELEASE

فضلاً عن الالتزام التنظيمي، تساهم الرقابة الداخلية على التقارير المالية في خلق المزيد من الفرص وتحسين الكفاءة التشغيلية:
تقرير كي بي إم جي

دبي الامارات العربية المتحدة؛ XX مارس 2021: بعد صدور قرار جهاز أبوظبي للمحاسبة لسنة 2017، شرعت المؤسسات الحكومية التابعة لإمارة أبوظبي في تعزيز أطر عمل نظم الرقابة الداخلية لديها على التقارير المالية. لقد ساهم هذا الالتزام في تحسين الكفاءات وتعزيز التقارير المالية، كما ساهم أيضاً في تحفيز الاستثمارات المستقبلية من خلال تحسين إجراءات الحوكمة في السنوات الثلاث الماضية، وفقاً لأحدث تقرير صادر عن كي بي إم جي. "فضلاً عن الالتزام التنظيمي: رؤى حول القرار رقم (1) لسنة 2017 الصادر عن رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة" يهدف القرار إلى تطوير نظم الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية على نحو من شأنه إضفاء قيمة للمنتج النهائي. على مدى السنوات الثلاث الماضية، اكتسبت المؤسسات قيمة كبيرة تتجاوز مجرد الالتزام في العديد من المجالات بدءاً من توحيد العمليات والإجراءات والحد من تفويت فرص تحقيق الإيرادات، مروراً بإطلاق العنان للتغييرات التي لم يتم اكتشافها بعد في نماذج التشغيل.

قال سيدهارث بهال، الشريك ورئيس خدمات التدقيق الداخلي والمخاطر والالتزام (الشرق الأوسط) لدى كي بي إم جي لوار جلف ليميتد: "المؤسسات اليوم بحاجة إلى تغيير نماذج تشغيل أعمالها بشكل كبير لتظل قادرة على المنافسة وسط العدد المتزايد من تحديات القطاع. في حين تشكل برامج الرقابة الداخلية على التقارير المالية، حتى الآن، فرصة لم تحقق لتقديم قيمة تنعكس على النتيجة النهائية للشركة. كما تحتاج فرق العمل المسؤولة عن الرقابة الداخلية إلى التعمق في العمليات التجارية الأساسية وفهم القضايا الأساسية ومخاطر إعداد التقارير المالية، ومن ثم تحديد الفرص المتاحة لإضفاء قيمة".

يذكر بأن معظم المؤسسات المشاركة في الاستطلاع تتمتع بإجراءات موثقة وضوابط عامة على مستوى الهيئة، فضلاً عن نظم تكنولوجيا المعلومات. هذا وقد بدأ عدد قليل من المؤسسات في تغطية نظم مراقبة الاحتيال والالتزام كجزء من ممارسات الرقابة الداخلية على التقارير المالية لديها. علاوة على ذلك، تم توثيق المخاطر والضوابط الرئيسية باستخدام عدة أدوات، مثل مخططات العمليات ومصروفات المخاطر والرقابة.

بحسب تقرير كي بي إم جي، واستجابة للائحة القرار الصادر عن جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم (1) لسنة 2017، بدأ مجموعة تناهز نصف عدد المؤسسات (58٪) في تطبيق نظم الرقابة الداخلية على التقارير المالية في سنة 2018، بينما بدأت المؤسسات الأخرى في سنة 2019. استخدمت كافة المنشآت والمؤسسات المشاركة في الاستطلاع إطار الرقابة الداخلية الصادر عن لجنة المؤسسات الراعية لمنظمة تريداي بشأن تطبيق نظم الرقابة الداخلية على التقارير المالية. وأشار التقرير إلى أن ما يقرب من 23٪ لاحظوا عجز نظم الرقابة ضمن نطاق العمليات.

بالنسبة لنظم الرقابية على مستوى المنشأة، من أكثر حالات القصور لدى المشاركين القصور في إطار الالتزام القانوني والإدارة المحكمة لمخاطر الاحتيال.

يتوقع معظم المشاركين في استطلاع كي بي إم جي أن جهود الالتزام ستخفض خلال السنوات الخمس المقبلة مع توجه المنشآت إلى تعزيز آلية الرقابة الداخلية على التقارير المالية وتحويلها من نشاط مدفوع بالتميز، وليس مجرد نشاط مدفوع بالالتزام.

يشير تقرير كي بي إم جي إلى أنه بالرغم من التطلع للعديد من الإدراجات، إلا أن المستثمرين يترقبون معدلات سعر/ ربح أعلى بكثير في المنشآت التي تتمتع بنظم حوكمة ونظم رقابة داخلية أفضل. يعد تنفيذ برنامج الرقابة الداخلية على التقارير المالية خطوة حاسمة في هذا الصدد، حيث تسعى العديد من المنشآت إلى أن تصبح جاهزة لتنفيذ معاملات مع العديد من الإدراجات المتوقعة خلال العامين أو الأعوام الثلاثة المقبلة.



لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني:

إنتهى